

1. انتشار أسوأ أشكال عمالة الأطفال وتوزيعها حسب القطاعات:

معايير التقرير الخاص بمؤتمر قانون التجارة والتنمية:

- رغم أن مؤتمر قانون التجارة والتنمية لم يناقش هذا الأمر بشكل صريح، إلا أن أية دولة تدعم استخدام العمالة القسرية لا يمكن القول بإنها تطبق التزامات للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

سؤال توجيهي

1. *هل كانت الدولة متواطئة في استخدام العمالة القسرية؟

2. إطار العمل القانوني لأسوأ أشكال عمالة الأطفال

معايير التقرير الخاص بمؤتمر قانون التجارة والتنمية:

- "ما إذا كان للبلد قوانين ولوائح كافية تحرم أسوأ أشكال عمالة الأطفال."
- "ما إذا كان للبلد قوانين ولوائح تتعلق بتطبيق وإنفاذ مثل هذه التدابير."

الأسئلة التوجيهية:

1. هل استوفت القوانين المعايير الدولية التالية:
 - a) الحد الأدنى لسن القبول في العمل، بما يتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138؛
 - b) الحد الأدنى لسن القبول في الأعمال الخطرة، بما يتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 والاتفاقية رقم 182؛
 - c) الحد الأدنى للسن الذي يكون فيه التعليم إلزامياً، بما يتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138؛
 - d) المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182؛
 - e) حظر على كل شكل من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، كما هو منصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182؟
2. إذا كان دستور البلد وقوانينه لا تمتثل للمعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 والاتفاقية رقم 182، هل حدث أي تغيير في الدستور أو القوانين بحيث يجعل البلد أقرب إلى كونه ممثلاً بشكل كامل للاتفاقيات؟
3. إذا لم تكن القوانين شاملة فيما يتعلق بأشكال الحظر المفروضة على كافة الأنواع المختلفة لأحد أسوأ أشكال عمالة الأطفال، هل حدث أي تغيير في الدستور أو القوانين بحيث يجعل قوانين البلد أقرب إلى كونها شاملة؟
4. * هل كانت هناك جوانب من القانون متعارضة مع المعايير الدولية ومن المحتمل أن تقاوم من تعرض الأطفال لأسوأ أشكال عمالة الأطفال؟ ينطبق هذا السؤال، على حد سواء، على البلدان التي لديها مشاكل تتعلق بعمالة الأطفال والبلدان التي لا يوجد دليل على أن لديها مشاكل تتعلق بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، وعندما تكون في البلد فجوات في الإطار القانوني وإطار إنفاذ القانون المتعلقة بعمالة الأطفال.

3. تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بأسوأ أشكال العمالة القسرية

معايير التقرير الخاص بمؤتمر قانون التجارة والتنمية:

- "ما إذا قام البلد بإنشاء آليات مؤسسية رسمية للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بمزاعم أسوأ أشكال عمالة الأطفال، ومعالجتها؟"

قام مكتب شؤون العمل الدولية بتعريف مفهومين واضحين ومحددتين من هذا المعيار لتقييم مساعي البلدان. وفي هذا القسم (القسم 3)، قام مكتب شؤون العمل الدولية بتحليل ما إذا كان البلد، وإلى أية درجة، قد قام بتحديد أدوار وكالة الإنفاذ وما إذا كان البلد قد قام بالتحري والتحقيق ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالمزاعم الخاصة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال. وفي القسم 4 (فيما يلي)، قام مكتب شؤون العمل الدولية بتحليل ما إذا

الملحق 2. معايير قانون التجارة والتنمية، والأسئلة التوجيهية المطابقة لها

كان البلد، وإلى أية درجة، يمتلك مؤسسات مكلفة بمسؤولية تنسيق كافة المساعي والجهود الشاملة لمكافحة عمالة الأطفال بما في ذلك أسوأ أشكالها.

الأسئلة التوجيهية:

1. هل كانت هناك زيادة أو تقليص في عدد المفتشين لإنفاذ قوانين ولوائح عمالة الأطفال، وهل كان عدد المفتشين كافياً؟
2. هل كانت هناك زيادة أم انخفاض في التمويل وتوفير الموارد لإنفاذ قوانين ولوائح عمالة الأطفال؟ هل يُعتبر المبلغ تحسناً أم انخفاضاً، وهل كانت الموارد المتاحة مناسبة، مع الأخذ بالاعتبار حالات عمالة الأطفال بالبلد؟
3. هل قام البلد بزيادة التدريب لمفتشي عمالة الأطفال، أم قام بتخفيضه، بما في ذلك التدريبات المتخصصة في مضمار عمالة الأطفال، وهل كان هذا التدريب كافياً؟
4. هل قام البلد بإنشاء أو تحسين آلية للتقدم بالشكاوى المتعلقة بعمالة الأطفال وحل المشاكل في هذا الصدد على وجه السرعة؟
5. هل حدثت زيادة أم تقليص في عمليات التفتيش الخاصة بعمالة الأطفال؟ هل استهدفت عمليات التفتيش القطاعات التي تحدث بها عمالة الأطفال بشكل أكثر تواتراً، أم القطاعات التي تحدث فيها بشكل أقل تواتراً؟ هل يُعتبر عدد عمليات التفتيش كافياً، مع الأخذ بالاعتبار حالات عمالة الأطفال بالبلد؟
6. هل كانت نوعية وكمية المخالفات أو العقوبات الصادرة مناسبة في مجال عمالة الأطفال؟ هل أتاح البلد القدر الكافي من المعلومات عن نتائج تفتيشات معينة أو مخالفات أو عقوبات يعينها تم فرضها على مخالفين قوانين ولوائح عمالة الأطفال؟
7. هل كانت نوعية وكمية الملاحقات الجنائية مناسبة للجرائم المتعلقة بعمالة الأطفال؟ هل قام البلد بإتاحة المعلومات المتعلقة بالملاحقات الجنائية للجرائم ذات الصلة بعمالة الأطفال؟
8. هل قامت الحكومة بوضع أو تحسين إجراءات لتبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون؟
9. * هل كانت هناك أية جوانب في ممارسات إنفاذ القانون بالبلد من المحتمل أن تفاقم من تعرض الأطفال لأسوأ أشكال عمالة الأطفال؟

4. تنسيق جهود الحكومة فيما يتعلق بأسوأ أشكال عمالة الأطفال

معايير التقرير الخاص بمؤتمر قانون التجارة والتنمية:

- "ما إذا قام البلد بإنشاء آليات مؤسسية رسمية للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بمزاعم أسوأ أشكال عمالة الأطفال، ومعالجتها؟"

سؤال توجيهي

1. هل تم تكوين هيئة أو لجنة لتنسيق جهود الحكومة لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال؟ هل قامت هذه الهيئة أو اللجنة بالاجتماع بشكل أكثر انتظاماً وقامت باتخاذ مزيد من الإجراءات، أم قامت بالاجتماع بشكل أقل انتظاماً وقامت باتخاذ إجراءات أقل؟

5. سياسات الحكومة فيما يتعلق بأسوأ أشكال عمالة الأطفال

معايير التقرير الخاص بمؤتمر قانون التجارة والتنمية:

- "ما إذا كان للبلد سياسة شاملة للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال؟"

الأسئلة التوجيهية:

1. هل قامت الحكومة بوضع أية سياسات أو خطط جديدة تتناول بشكل محدد أسوأ أشكال عمالة الأطفال أو أي شكل من أسوأ أشكال عمالة الأطفال؟
2. هل قامت الحكومة بتضمين أسوأ أشكال عمالة الأطفال بشكل محدد باعتبارها قضية يتعين معالجتها ضمن

الملحق 2. معايير قانون التجارة والتنمية، والأسئلة التوجيهية المطابقة لها

سياسات تقليص الفقر، والتنمية، والتعليم وغيرها من السياسات الاجتماعية، مثل "أوراق استراتيجية لتقليص الفقر"، إلخ؟

3. هل قامت الحكومة بوضع سياسات لتقليص الفقر والتنمية والتعليم وغيرها من السياسات الاجتماعية، مثل أوراق استراتيجية لتقليص الفقر، إلخ، لكنها لم تتناول بشكل صريح أسوأ أشكال عمالة الأطفال أو أي شكل من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بل من المحتمل أنه كان لها تأثير على هذا الشكل، أو الأشكال، (من عمالة الأطفال؟ وإن كان الأمر كذلك، هل تم القيام بأية دراسات لتقييم تأثير هذه السياسة على أسوأ أشكال عمالة الأطفال؟
4. إن كان البلد قد قام بوضع أية خطط كالخطط المذكورة أعلاه، هل قام بتحديد المسؤوليات ووضع الأهداف والجدول الزمنية للتنفيذ؟
5. باستخدام المعايير الواردة في السؤال 4، هل قامت الحكومة بشكل فعال بتطبيق السياسات والخطط القائمة؟ * هل كانت هناك سياسات مستدامة في البلد، وهل كان هناك أي تغيير في سياسات البلد من شأنه أن يزيد من تعرّض الأطفال لأسوأ أشكال عمالة الأطفال؟

6. البرامج الاجتماعية لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال

معايير التقرير الخاص بمؤتمر قانون التجارة والتنمية

- "ما إذا كانت توجد بالبلد برامج اجتماعية للحيلولة دون إخراج الأطفال في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وللمساعدة على إخراج الأطفال المنخرطين في أسوأ أشكال عمالة الأطفال،"

الأسئلة التوجيهية:

1. هل قامت الحكومة بتمويل أو المشاركة في أية برامج جديدة أو جارية تهدف للقضاء على أو الحيلولة دون وقوع أسوأ أشكال عمالة الأطفال؟
2. هل قامت الحكومة بتمويل أو المشاركة في أية برامج حماية اجتماعية يمكن أن يكون لها أثر معقول محتمل على عمالة الأطفال؟ هل كان للبرامج التي أبرزها البلد من خلال الأبحاث، تأثير على عمالة الأطفال؟
3. هل كانت برامج البلدان كافية لمكافحة أشكال محددة من عمالة الأطفال، مع الأخذ بالاعتبار نطاق وحجم هذه المشاكل؟
4. هل تقدم البرامج الخدمات مباشرة إلى الأطفال؟
5. هل تستهدف البرامج، وبشكل كافٍ، المجموعات السكانية المعرضة للخطر؟
6. هل تم تمويل البرامج بشكل كامل؟
7. هل تحقق البرامج أهدافها؟
8. هل جهود البرامج مستدامة؟
9. باستخدام المعايير الواردة في الأسئلة من 4 إلى 8، هل تحسنت البرامج الحكومية الحالية أم ساءت مقارنة بالعام المنصرم؟
10. * هل كانت هناك أية تغييرات في برامج البلد من المحتمل أن تقاوم من تعرّض الأطفال لأسوأ أشكال عمالة الأطفال؟

* الإجابة بـ "نعم" عن الأسئلة المميزة بالنجمة " * " تشير إلى أنه من المحتمل أن يحصل البلد على تقييم ضئيل أو على "لا تحسن"